تفريغ الدرس [الثالث والخمسين] من شرح [ألفية بن مالك] بأكاديمية:

بینگات

* للشيخ/ ناصر بن حمدان الجهني [حفظه الله] *

الحمر الله رب العالمين، ونصلي ونسلم على رسولنا الأمين، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. الحمر اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا يا أرحم الراحمين

لا زلنا في باب الإضافة، قال المؤلف:

٣٩١ - وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالْثَّانِ كَ(الْجَعْدِ الْشَّعَرْ)
 ٣٩١ - أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيْفَ الْثَّانِي كَ(زَيْدٌ الْضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي)

«كزَيْدٌ» على الحكاية، أو «كزَيْدٍ».

المقصود: أن الإضافة اللفظية هنا يغتفر فيها دخول الألف واللام على المضاف، «بِذًا»: اسم إشارة إلى أقرب مذكور، وهو الإضافة اللفظية، فلا تدخل على الإضافة المعنوية المحضة، ك(غلام زيد) لا تقول فيها: (الغلام زيد) فتنتقل الجملة إلى معنى آخر، أما الإضافة الغير محضة اللفظية فتدخل عليها الألف اللام بشرط وهو: «إن وصلت بالثنان» أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه.

مثال ذلك: «كَالْجَعْدِ الْشَّعَرْ» فالمضاف: «الْجَعْدِ»، والمضاف إليه: «الْشَّعَرْ» فهنا أجيز أن تكون الألف واللام في المضاف لأنها موجودة في المضاف إليه.

«أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيْفَ الْثَّانِي»: إن لم تكن الألف واللام في المضاف إليه لكنها وجدت في الكلمة التي بعد المضاف إليه، فالمضاف إليه أضيف إلى كلمة بها الألف واللام «كَزَيْدٌ الْضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي» فـ«الْضَّارِبُ» بها ألف ولام، والمضاف إليه لا يوجد به ألف ولام، ولكنه أضيف إلى كلمة بها الألف واللام ولهذا جاز في هذه الحالة دخول الألف واللام على المضاف.

• الخلاصة: الإضافة اللفظية يجوز فيها أن تدخل الألف واللام على المضاف بشرط أن تكون موجودة في المضاف إليه أو فيما أضيف إليه المضاف إليه.

ثم قال رَحْالِللهُ:

٣٩٣ - وَكُوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ أَنْ وَقَعْ مُثَنَّى اوْ جَمْعًا سَبِيْلَهُ اتَّبَعْ

• يعني: إذا كان المضاف وصفاً، وكان مثنى أو جمعاً جاز دخول الألف واللام عليه وإن لم تدخل على المضاف إليه، فيكتفى بالوصف لدخولها، مثل: (الضاربا عمرو) فالألف واللام موجودة في المضاف، وهو وصف (اسم فاعل) فجاز دخول الألف واللام على المضاف وإن لم تدخل على المضاف إليه.

«سَبِيْلَهُ اتَّبَعْ» أي: يشترط في هذا الجمع -الذي يكون مثل المثنى في جواز دخول الألف واللام عليه- أن يتبع سبيل المثنى، في أن يكون له مفرد من لفظه ففي هذه الحالة يجوز أن يكون على حد المثنى كجمع المذكر السالم، أما جمع التكسير والمؤنث السالم فلا يغتفر فيه ذلك.

ثم قال رَحْلِللهُ:

٣٩٤ - وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ الْحَذْفِ مُوهَلا

- يعني: ربما أكسب «ثَانٍ» أي: المضاف إليه «أَوَّلا» أي: المضاف «تَأْنِيثًا» ولكن بشرط، وهو: «إنْ كَانَ الْحَذْفِ
 مُوهَلا» أي: إن حذفنا المضاف.
- إذا: يبين في هذا البيت أن المضاف قد يؤنث -وإن كان مذكرًا- بسبب تأنيث المضاف إليه ولكن بشرط: صحة حذف المضاف، والاستغناء بالمضاف إليه عنه، مثل: (قُطِعت بعض أصابعه) ف(بعض) مؤنث اكتسب من المضاف المؤنث، ولهذا قلنا: (قطعت)، ومثل: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتُ ... ﴾ فـ ﴿ كُلُّ هَذكر، واكتسبت التأنيث بسبب المضاف إليه وهو ﴿ نَفْسٍ ﴾ فلو حذفنا المضاف نقول: يوم تجد النفس ما عملت، فصح حذفه.

ثم قال رَحِمْٱللهُ:

٣٩٥ - وَلا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَد مَعْنى وَأَوِّلْ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدْ

• يعني: لابد من كون المضاف غير المضاف إليه، لأن المضاف يكتسب التخصيص أو التعريف من المضاف إليه، والشيخ لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، ولا يضاف المضاف إلى المضاف إليه وهما بمعنى واحد، ولو

ورد ما ظاهرهما واحد مثل: (سعيد كُرْزٍ) ف(سعيد) هو (كرز) فقال: «وَأَوِّلْ مُوْهِمَا إِذَا وَرَدْ» فتأوَّل بـ(مسمى) أي: جاءني مسمى كُرْزٍ، فلا يكون (سعيد) مضاف إلى لقبه، وكذلك: (مسجد الجامع) فالمسجد هو الجامع، فتأويله: مسجد المكان الجامع فلا يضاف إلى مرادفه.

• ثم ذكر بعد ذلك أن من الأسماء ما تلزم الإضافة، والتفصيل فيها يأتينا في لقاءنا القادم.

نسأل (لله أن يفتع علينا وعليكم بالعلم النافع والعمل الصالع والكمط لله والطلاة والسلام على رسول الله

